الخصائص المجالية للأحياء العشوائية بالمغرب من حيث السكن والتجهيزات منطقة عين السبع المخاليف بمدينة القنيطرة نموذجا.

أ.عبد السلام الصالحي، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة ابن طفيل،القنيطرة- المغرب.

الملخص: تمثل أحياء السكن غير اللائق بالمغرب بسبب تموضعها الهامشي مشكلا ضاغطا اتجاه تنمية المجتمعات الحضرية. ورغم الجهود التي بدلتها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة فإنها لم تستطع القضاء عليها بشكل شمولي. وانطلاقا من القناعة الراسخة بأنه لا جدوى من التنمية ما لم يكن الإنسان هو أداتها ومبتغاها، فإن الأمر لا يقتصر على توفير السكن لهذه الأحياء فحسب، بل يتعلق بتحسين الظروف المادية لسكان هذه الأحياء وتمكينهم من المعرفة والمهارات التي تسمح لهم بالمساهمة الفعالة والنشيطة في الحياة الحضرية. ولهذا سنتوقف في دراستنا على المميزات المجالية للسكن غير اللائق من حيث نوعية المسكن وكدا مختلف التجهيزات المقامة في هده الأحياء ومدى استجابتها لحاجيات السكان، وسنأخذ كنموذج حي "عين السبع" الذي يعتبر من النقط الصفيحية السوداء بمدينة القنيطرة.

الكلمات المفتاحية: السكن غير اللائق، السكن العشوائي، مدينة القنيطرة، حي عين السبع المخاليف.

The characteristics of the urban slums in Morocco in terms of housing and facilities:Ain SbaaLmkhalif district as a case study

Researcher: ABDESSELAM SALHI

PhD student, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Ibn Tofail, Kenitra – Morocco

Abstarct: Morocco's slum housing which is mostlylocated in marginal areas is a major problem in the development of urban communities. Despite the State's efforts to eradicate this phenomenon, it has not been able to get rid of it completely.

Firmly convinced that development is useless unless peopleare the agents and at the same time the target of this development, it is not only about providing housing to these neighborhoods, but also about improving the physical conditions of their inhabitants and enabling them withknowledge and skills that allow them to contribute effectively and actively to the urban life.

For this reason, this study will be based on depicting the marking features of inadequate housing regarding the quality of the housing, the quality of the various living facilities and the extent to which those facilities meet the needs of slum inhabitants.We will consider all these issues in the 'Ain Sbaa' district, which is considered a black spot in the outskirts of Kenitra city as a case study.

Keywords: Inadequate housing, urban slums, slum populations, Ain SbaaLmkhalif, Kenitra city**.**

المقدمة:

أصبحت مدينة القنيطرة خلال العقد الأول من القرن 21م محاطة بأحزمة من أحياء السكن غير اللائق من جميع الجهات، وهذا راجع إلى ارتفاع أثمنة العقار داخل المدار الحضري، مما يدفع بالفئات الاجتماعية سواء من سكان المدينة أو من الوافدين عليها للسكن في هوامشها نظرا لانخفاض تكلفة العقار بهذه الهوامش، حيت أصبح السكن غير القانوني يحتل في المدينة مركزا هاما سواء من حيث ديناميته وإنتاجيته وكذلك المساحات الشاسعة التي يحتلها داخل النسيج الحضري. وبالنظر إلى اتساع الشريحة الاجتماعية التي أصبحت تقطن هذه الأحياء موضوع الدراسة، أصبح من اللازم التعرف على الوضعية المزرية التي تعيشها هذه الأحياء. لهده الغاية اخترنا حي "عين السبع - المخاليف" وقمنا بدراسته ميدانيا للإحاطة بالمميزات المجالية للسكن غير اللائق. من حيت نوعية المسكن وكدا مختلف التجهيزات المقامة في هده الأحياء ومدى استجابتها لحاجيات السكان.

إشكالية الدراسة:

أدى العجز السكني إلى نمو مدن الصفيح وتكديس الأحياء الشعبية بشكل مهول في كثير من المدن المغربية ومن بينها مدينة القنيطرة موضوع هده الدراسة. فهده الأحياء جاءت نتيجة لقلة السكن وعدم التوازن بين المساكن المبناة والزيادة المستمرة للسكان. وتطرح هده الأحياء بسبب تموضعها الهامشي مشكلا ضاغطا اتجاه تنمية المجتمعات الحضرية. ورغم التخطيطات والمجهودات التي بدلتها الدولة والسلطات المحلية للقضاء على أحياء السكن غير اللائق فإنها لم

تستطع القضاء عليها بشكل نهائي. وانطلاقا من القناعة الراسخة بأنه لا جدوى من التنمية ما لم يكن الإنسان هو أداتها ومبتغاها، فالأمر لا يقتصر على توفير السكن لهذه الأحياء فحسب، بل يتعلق هنا بتحسين الظروف المادية لسكان هذه الأحياء وتمكينهم من المعرفة والمهارات التي تسمح لهم بالمساهمة الفعالة في إطار المقاربة الشمولية لسياسية المدينة. ولهذا سنحاول من خلال هده الدراسة التعرف على خصوصيات الأحياء العشوائية من حيت نوعية السكن ومختلف التجهيزات التقافية والإجتماعية والتجارية والخدماتية المتواجدة بها ومعرفة مدى استجابتها لحاجيات السكان وسنأخد كنموذج حي "عين السبع" الذي يعتبر من النقط الصفيحية السوداء بمدينة القنيطرة.

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤل التالي:

ما هي المميزات المجالية للأحياء العشوائية من حيت السكن والتجهيزات ؟

للإجابة عن هذا التساؤل اخترنا منطقة عين السبع المخاليف كنموذج لهذه الأحياء الهامشية وقمنا بدراستها دراسة ميدانية. وذلك من أجل الانطلاق من حقائق علمية مضبوطة وواقعية لتحليل هذه الظاهرة.

فرضيات البحت:

للإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية انطلقنا من الفرضيات التالية:

-أن هذا النوع من السكن يعكس الوجه الخفي للواقع العمراني والاقتصادي للمدينة والبلد.

-افتقار هذه الأحياء لأبسط مقومات الحياة الكريمة (نقص وانعدام المرافق والتجهيزات العمومية، إضافة إلى الاكتظاظ السكني).

أهمية الدراسة:

لم يكن اختيار السكن غير اللائق بمدينة القنيطرة مجالا للدراسة النظرية والميدانية مجرد مصادفة أو اختيارا عشوائيا. إنما كان لذلك الاختيار أسبابه الوجيهة التي نجملها فيما يلي:

-أن ظاهرة السكن غير اللائق رغم أنها مشكلة مشتركة بين عدد كبير من المدن المغربية إلا أن القنيطرة تعتبر واحدة من المدن التي لم تستطع الدولة ولا السلطات المحلية فيها أن تنجح البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح".

-الموضوع يتناول بالدراسة أحد أكبر دور الصفيح بمدينة القنيطرة عاصمة الغرب، وما يطرحه من إشكاليات تتعلق باندماج هدا الحي في النسيج الحضري للمدينة باعتباره جزء لا يتجزأ من منظومتها الحضرية.

-تمثل أحياء الصفيح نموذجا خاصا من الأحياء الحضرية المتخلفة، فسكانها كما يقول المستشرق الفرنسي جاك برك. "إنهم حضريون دون أن تكون لهم مدينة ينتمون إليها".

-أن سكان هذه الأحياء يعانون من الإحساس بالإقصاء ومن الهامشية المادية والعمرانية والثقافية الراجع إلى عدم قدرتهم على الاندماج في الحياة الحضرية.

أهداف الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة: هو التعرف على المميزات المجالية لهدا النوع من السكن من حيت خصائص المسكن، وكدا التعرف على مختلف التجهيزات والمنشآت الموجودة في هده الأحياء من خلال دراسة المرافق الاجتماعية والاقتصادية والتقافية والخدماتية الموجودة في حي عين السبع المخاليف، ومعرفة مدى استجابتها لمتطلبات عيش الساكنة. ودلك بالنظر إلى اتساع الشريحة الاجتماعية التي أصبحت تقطن هده الأحياء، لدلك أصبح من اللازم البحت للتعرف على وضعيتها بهدف تشخيصها، وتحديد الإجراءات والتدابير اللازمة للقضاء عليها في أقرب الآجال.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهجين التاريخي والإحصائي، من خلال استغلال نتائج الدراسة الميدانية، لإبراز المميزات المجالية للسكن غير اللائق بمنطقة عين السبع المخاليف، إلى جانب الاعتماد على بعض المعطيات الإحصائية المحصل عليها من المؤسسات العمومية ذات الصلة بالموضوع.

هيكلة الدراسة:

انطلاقا من الخطوات المنهجية السابقة ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة محاور أساسية:

المحور الأول: مفهوم السكن غير اللائق وأنواعه المختلفة.

المحور الثاني: نبذة عن منطقة عين السبع المخاليف: الموقع والمؤهلات الطبيعية.

المحور الثالث: الخصائص المجالية لمنطقة عين السبع المخاليف: السكن والتجهيزات.

المحور الرابع: الخلاصات المتوصل إليها والحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة السكن غير اللائق.

المحور الأول: مفهوم السكن غير اللائق وأنواعه المختلفة.

1.تعريف السكن غير اللائق:

يمكن التطرق لمفهوم السكن غير اللائق في المغرب، من خلال مجموعة من العناصر كظروف استعمال السكن وخاصياته وتجهيزاته ومستوى وقايته من العوامل الطبيعية والمشاكل

والاختلالات المرتبطة بالبناية ومواد البناء المستعملة. كما تدخل في تحديد مفهوم السكن غير اللائق عوامل أخرى خارجية ليست لها علاقة مباشرة بالسكن في حد ذاته والتي يمكن أن ترتبط بالمجال أو البيئة التي يتواجد فيها السكن أو الحي، وبمستوى اندماجه في النسيج الحضري خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والولوج للخدمات الحضرية والتجهيزات الاجتماعية (Direction, 2002, p11)

وعلى العموم، يمكن إيجاز عناصر أو مؤشرات السكن غير اللائق فيما يلي: (Direction, 2002, p12)

سوء التجهيز: إحدى المقاربات المتعلقة بالسكن غير اللائق تخص سوء التجهيز.

الطابع اللاقانوني لعملية الإنتاج: وهذا يهم على الخصوص السكن الغير القانوني لكنه لا يلامس كل أشكال السكن غير اللائق.

التقادم والهشاشة: يحيلنا على الخصائص الفزيائية للبناية أو المسكن(مواد البناء المستعملة، التدهور الناتج عن التقادم) أو الخصائص المتعلقة بالعقار أو بالبيئة. وتعتبر البنايات المقامة على أماكن معرضة للأخطار من أكبر تجلياتها.

خصائص السكن: يحيلنا على الشروط الدنيا للسكن (مساحة الغرف وعلوها الإضاءة، التهوية)...والتي يجب توفرها مبدئيا في كل مسكن. كما يحيلنا على ظروف استعمال المسكن التي تختلف حسب السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسر (كراء، تمليك، مجال حضري...).

الإدماج الحضري: يجب الأخذ بعين الاعتبار البيئة الخاصة بالحي فيما يخص التجهيزات الاجتماعية الجماعية الأساسية، وتدبير النفايات المنزلية، تدبير الخدمات والمجالات الخارجية. إن هذا العنصر يحيلنا أيضا على عوامل اجتماعية أخرى كغياب الأمن والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والفقر الحضري.

نوعية الإنتاج: يتعلق الأمر بصيرورة إنتاج السكن والعوامل التي ساهمت في إنتاج السكن غير اللائق أو في تحويل سكن لائق إلى سكن غير لائق كأخطار الفيضانات أو الحرائق أو انجراف الأراضي المرتبطة بوجود مقالع أو أراضي غير مستقرة، أو وجود منشآت ذات خطورة كالسكة الحديدية أو أسلاك كهربائية...

2. أنواع السكن غير اللائق بالمغرب:

تتواجد في المغرب أشكال مختلفة من السكن العشوائي أو السكن غير اللائق، سواء من حيث خصائص النسيج الحضري الذي ينتجه، أو من حيث النشأة والتنمية. ويدخل في هذه الخانة كل من السكن الصفيحي والسكن غير القانوني والسكن الهش والهامشي وأحياء السكن الاقتصادي الآهلة بالسكان... الخ. ويتميز في معظم الأحيان بغياب الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في

التجمعات السكنية بالإضافة إلى عدم توفر الحد الأدنى من الجودة والتي تعتبر ضرورية لضمان شروط الراحة والصحة والسلامة. كما أنه يتميز بضيق المساحة تضاف إلى ذلك ظاهرة اشتراك أكثر من أسرة في مسكن واحد.(Direction, 2002, p11) وانتشارها راجع بالأساس إلى فشل السياسات المنتهجة في ميدان السكن.

1.2 . أحياء الصفيح أو القصدير:

هي أحياء تتكون من مساكن من الصفيح أو القصدير تتواجد على هوامش المدن أو بداخلها، وتتميز باستعمالها لمواد بسيطة (الصفيح أو القصدير، الخشب، الكرتون، البلاستيك...) ويمكن أن تستعمل أيضا مواد عادية في البناء خاصة بالنسبة للجدران. وتقام غالبا في ضواحي المدن على شكل أنوية متناثرة. وتعتبر أغلب المنازل الصفيحية في ملكية السكان حتى وإن كانت الأراضي في ملك الغير. كما أنها تتميز بافتقادها للبنية التحتية الأساسية، وخاصة المياه والكهرباء والصرف الصحي. وقد نجد بعضها مجهزة بشكل بسيط من طرف السكان أنفسهم. ومن بين خاصيات السكن الصفيحي كذلك، إشكالية الاكتظاظ داخل الحي وداخل المسكن الواحد، حيث لا نجد داخل الحي سوى أزقة ضيقة جدا لا تسمح بمرور العربات، وتنعدم فيها الأنشطة التجارية والخدماتية. كما أن المساكن تحتضن في غالب الأحيان أكثر من أسرة. (Direction, 2002, p14). وتتسم الأحياء الصفيحية بالتنوع، حيث نجد الأشكال"العفوية أو التلقائية" التي تمت إقامتها بدون أي تصميم أولي للحي والأشكال المنظمة في إطار بنيات استقبال.

2.2 . السكن غير القانوني:

يعتبر السكن غير القانوني نوعا خاصا من السكن الحضري الموجود على هوامش الحواضر ويتميز عن باقي أنواع السكن العشوائي بخصائص سوسيو اقتصادية متنوعة ومتغيرة. فسكان هذا النوع من السكن هم غالبا من الطبقة الوسطى الذين لم يعد بإمكانهم اقتناء سكن لائق بسبب تقهقر مستواهم الاقتصادي. كما توجد في هذه الأحياء شرائح اجتماعية أخرى يكون اقتناء هذا النوع من المساكن كمؤشر على الارتقاء الاجتماعي بالنسبة لها (Ministère, 2005, p15). فيما يخص التنظيم المجالي وكما بالنسبة للسكن الصفيحي، هناك أنواع مختلفة من السكن غير القانوني حيث نجد أحياء منظمة نسبيا طبقا لتصاميم هندسية كما نجد أحياء تلقائية بدون أي تصميم مسبق، غير أنه لا يعاني من ظاهرتي الاكتظاظ وضيق الطرق بنفس الحدة. ويمكن لهذا النوع من السكن أن يشكل تجمعات كبيرة في وسط المدن أو مجموعات متناثرة على هوامشها. وتتوفر هذه الأحياء على الأنشطة التجارية والخدمات(Direction, 2002, p11). ويتميز السكن غير القانوني بغياب البنية التحتية الأساسية. وفي بعض الأحيان تتوفر هذه الأحياء على شبكات مياه الشرب والكهرباء لكن دون قنوات التطهير ودون طرق معبدة. هدا النوع من السكن هو الأكثر انتشارا في المدن المغربية.

3.2. السكن المتقادم:

يتواجد السكن المتقادم بشكل كبير في المدن العتيقة التاريخية. وعلى عكس السكن الصفيحي والسكن غير القانوني، تتوفر المدن العتيقة على التجهيزات الأساسية من قنوات لمياه الشرب وكهرباء وشبكات الصرف الصحي لكنها في وضعية مهترئة ومختنقة. وتنتظم الأحياء داخل المدن العتيقة بشكل غير منظم بواسطة أزقة ضيقة حيث تتواجد أهم التجهيزات والخدمات(Direction, 2002, p17).هده الأحياء توجد غالبا في وسط المدن.

4.2. السكن القروي الهامشي:

يتواجد السكن القروي الهامشي بضواحي المدن وقد يكون على شكل مجموعات سكنية أو مساكن متناثرة. وبحكم التوسع الحضري أصبحت هذه المساكن تدخل ضمن المجال الحضري. ويتميز هذا النوع من السكن باستعمال الطين في البناء وبافتقاره للتجهيزات الأساسية (Direction, 2002, p18) . مما يجعل هده الأحياء تتشابه مع القرى المحيطة بالمدن.

5.2. تجمعات الخيام:

تحيل على إشكالية الاندماج الحضري لدى القبائل الرحل الذين يوجدون في طور الاستقرار(Direction, 2002, p11). توجد غالبا في ضواحي المغرب الشرقي لدى القبائل التي تمارس الترحال الرعوي.

6.2. أنواع أخرى من العشوائيات:

توجد أنواع أخرى من العشوائيات في المجال الحضري وخاصة بالمدن الكبرى والمتمثلة في استعمال أماكن لم تنشأ للسكن كالأكواخ والغرف على أسطح المباني ومرائب السيارات (Mohamed ANIS, 2010, P117). نتيجة لارتفاع أتمنة العقار أو السومة الكرائية بالمدن الكبرى.

المحور الثاني: نبدة عن منطقة عين السبع المخاليف: الموقع والمؤهلات الطبيعية.

1. **الموقع الجغرافي للمجال الدروس:**

تقع منطقة عين السبع في الجنوب الشرقي لمدينة القنيطرة. تحد من الجنوب بالطريق السيار الذي يربط بين مدينتي الرباط والعرائش ومن الغرب تحدها جماعة سيدي الطيبي ومن الشرق تحدها جماعة الحدادة. وتعد سنة 1992 بمثابة نقطة تحول عرفتها المنطقة حيت خضعت لتقسيم جماعي جديد، أدى إلى توسيع المدار الحضري خاصة بجماعة الساكنية التي أضيف لها عدة دواوير ومن ضمنها منطقة عين السبع التي أدخل نصفها الشمالي إلى جماعة الساكنية فيما النصف الثاني ظل تابعا لجماعة الحدادة. وبفعل هدا الاتساع أصبح النسيج الحضري يمزج أو يزاوج بين قطاعين: قطاع حضري مجهز وقطاع قروي يفتقد إلى جل المقومات (دليل الأكاديمية،2017، ص28). هكذا ومع دخول عين السبع المدار الحضري بدأت تتوافد عليها أفواج من المهاجرين خاصة بعد 1997 مما أدى إلى تنامي البناء العشوائي بمنطقة غنية بالموارد المائية. فما هي المؤهلات الطبيعية للمنطقة؟

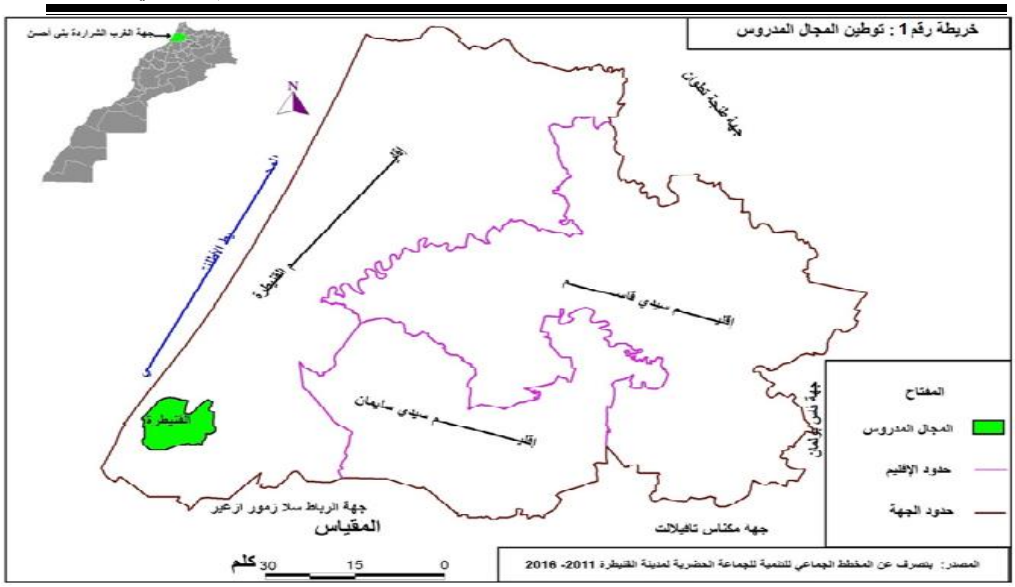

خريطة رقم (2): موقع عين السبع المخاليف.

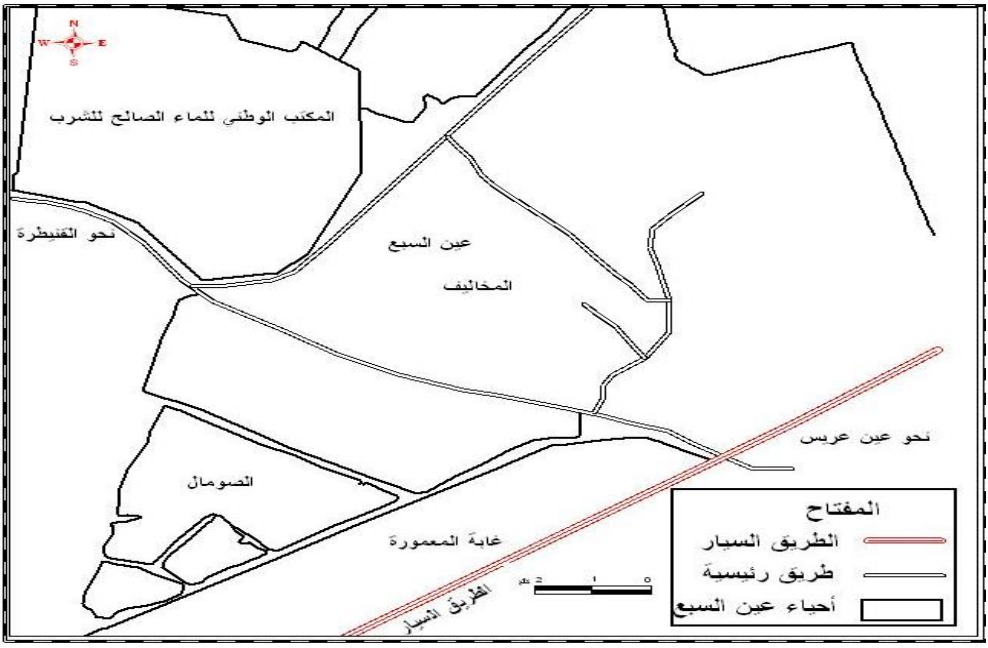

2. المؤهلات الطبيعية لمنطقة عين السبع المخاليف:

تتوفر المنطقة المدروسة على فرشة مائية ذات جودة عالية، ومن أهم خصائصها: قربها من سطح الأرض إضافة إلى كونها تتوفر على مخزون مائي من المياه الممتازة، يتراوح ما بين

600 و 700 مليون متر مكعب، يزود ثلاث مراكز حضرية كبرى بالماء الصالح للشرب (القنيطرة، الرباط، سلا) ومن خصائص هذه المياه أنها لا تحتاج أية معالجة وتستجيب للمقاييس المتعارف عليها دوليا(المكتب الوطني،2016، ص20). كما تتوفر المنطقة على مجال غابوي يصل إلى أكثر من 40 هكتار يتكون من أشجار الأوكاليبتوس والصنوبر الحلبي إلا أن معظمه في ملك الجموع السلالية (مديرية المياه،2016، ص30) مما جعل من هذا المجال منطقة مهمة لتربية الماشية بحيث كان أغلب السكان يهتمون بتربية الأغنام والأبقار والتي كانت مصدر دخل العديد من الأسر بالمنطقة. بالإضافة إلى هذا توجد بالمنطقة بعض المجالات الفلاحية الصغيرة ذات المردودية المتوسطة، والتي تعمل في ميدان إنتاج الحوامض وبعض المغروسات الشجرية(النخيل، الورود) إضافة إلى بعض المساحات الخضراء المجاورة لمرجة الفوارات.

المحور الثالث: الخصائص المجالية بمنطقة عين السبع المخاليف: السكن والتجهيزات.

1. توزيع السكن حسب طبيعة البناء.

تختلف نوعية السكن من مجال لآخر حسب المواد المستعملة في البناء وحسب التوزيع والكثافة وذلك ارتباطا بالمؤهلات الاقتصادية لكل منطقة، وبالوضعية المادية لكل فرد. وعموما فإن المنازل في منطقة عين السبع تتميز بالعشوائية وعدم الانتظام. ويتخذ السكن غير اللائق بالمنطقة ثلاثة أشكال:

1.1. السكن الصلب:

عموما يحتل هذا النوع من السكن أهمية كبيرة لما يوفره من الراحة والاستقرار والأمن باعتباره مقاوم للظروف الطبيعية، وفي هذه الحالة نكون أمام بناء عصري متكامل لا يختلف عن مظاهر البنايات الحضرية ويمثل 36%.

صورة رقم (1) بناء صلب بمنطقة عين السبع

المصدر: البحث الميداني ماي 2017

2.1. السكن في طريق التصلب:

هذا النوع من السكن يجمع بين مواد مختلفة. تبنى الجدران بالطوب أو الأحجار أو الآجور وتسقف بالقصدير. يطغى هذا النوع من السكن ويتواجد بالخصوص بدوار الصومال وشرق دوار المخاليف ويمثل حوالي 36,68%.

صورة رقم (2): سكن مزدوج: صلب وهش.

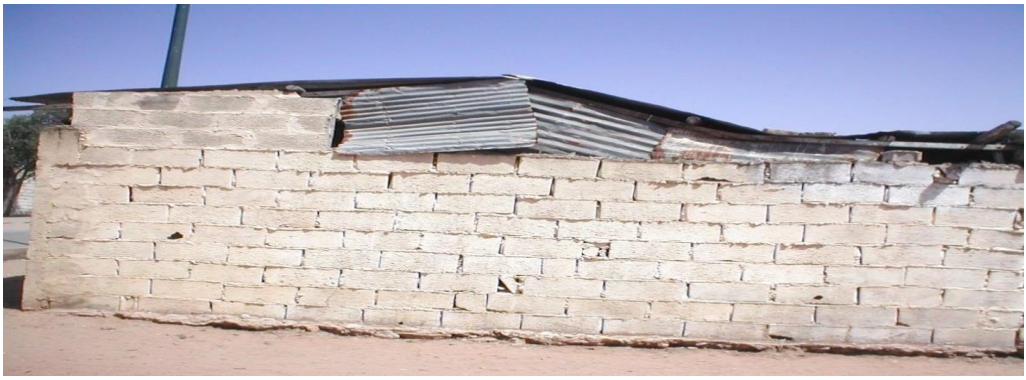

المصدر: البحث الميداني ماي 2017

3.1. السكن الهش:

هذا النوع من السكن يتركز أساسا في أحياء الصفيح ويكون مشيدا في غالب الأحيان بالخشب والزنك وكذلك بالحجر المكتل بالطين، هذا النوع من البناء يكون أكثر عرضة للحرائق والانهيار نتيجة لهشاشة مواد البناء، أصبح شبه منعدم بالمنطقة. وتتميز المنطقة أيضا بوجود عدد كبير من القطع أو البقع الشاغرة والتي يصل عددها إلى 180 قطعة تختلف حسب التجهيز.

والجدول التالي يوضح الاختلاف في النسبة المئوية التي يمثلها كل نوع من البناء بمنطقة عين السبع- المخاليف:

الجدول رقم (01): توزيع أنواع السكن بحي عين السبع المخاليف

نوع السكن	العدد	النسبة ب%
سكن صلب	163	36
واريك في طور التصلب	164	36,68
قطع شاغرة (صناديق)	120	26
المجموع	447	98.68

المصدر: الوكالة الحضرية القنيطرة/سيدي قاسم

2. التجهيزات الأساسية بمنطقة عين السبع المخاليف:

يتعلق الأمر هنا بالماء الصالح للشرب والكهرباء وشبكة تطهير السائل، وتعتبر هذه التجهيزات من بين المؤشرات الدالة على مستوى عيش الساكنة، وتعبر عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها منطقة ما.

1.2. ضعف الانخراط في شبكة توزيع الماء الصالح للشرب:

يعتبر الماء عنصر أساسي لكل الكائنات الحية، ولا يمكن لأي كائن أن يستغني عنه، لذا فإن الإجراءات التي يمكن اتخاذها يجب أن تتكب أساسا على الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها من الإتلاف وذلك بالاعتماد على برامج ناجحة للتطهير والتصفية ومحاربة التلوث. لكن الملاحظة الأساسية هي أن المنطقة تعاني من قلة وضعف الأسر المنخرطة في شبكة توزيع الماء الشروب وهدا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): توزيع الأسر بعين السبع حسب الاستفادة من شبكة الماء الصالح للشرب:

نوع الاستعمال	العدد	النسبة ب %
شبكة الماء الصالح للشوب	10	33.33
السقايات العمومية	18	60
الاستعارة من منخوط	2	6.66
المجموع	30	100

المصدر: البحث الميداني ماي 2017

فبملاحظتنا للجدول يتبين لنا أن نسبة الربط الفردي للأسر بشبكة الماء الشروب لا تمثل سوى 33.33% في حين تبقى معظم الأسر تستفيد من السقايات العمومية بنسبة 60%. والإشكالية المطروحة هي قرب الحي ومجاورته لموارد مائية مهمة تغدي عدة مدن كالقنيطرة وسلا والرباط، لكن سكان الحي لا يستفيدون من هذا المورد.

2.2. معظم الساكنة تستفيد من شبكة الكهرباء:

يعتبر الكهرباء ذو أهمية كبيرة في الحياة المعاصرة، حيث أن أهميته لا تحتاج إلى تأكيد فكل الاستخدامات الأولية للأجهزة مرتبطة بالكهرباء: (التلفاز، الثلاجة، الكمبيوتر والإضاءة...) وغيرها من التجهيزات التي تعتبر أساسية ولا يمكن للإنسان أن يستغني عنها ومن خلال دراستنا الميدانية لحي عين السبع تبين لنا أن معظم الأسر تستفيد من شبكة الكهرباء بنسبة تصل إلى 80%، وهذه نسبة جيدة رغم عشوائية المنازل وعدم انتظامها، أما الأسر التي تستعمل الغاز والشمع في الإنارة فهي قليلة لا تمثل سوى 13,33% بالنسبة للغاز و 6,33% بالنسبة للشمع، وذلك نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة.

الجدول رقم (03): توزيع الأسر بعين السبع حسب الاستفادة من شبكة الكهرباء.

نوع الاستعمال	العدد	النسبة ب %
شبكة الكهرباء	24	80
غاز	4	13.33
شمع	2	6.66
المجموع	30	100

المصدر: البحث الميداني، ماي 2017

3.2. معظم الأسر لا زالت تعتمد على الآبار المفقودة في صرف المياه المستعملة:

الجدول رقم (04): توزيع الأسر بعين السبع – المخاليف حسب الاستفادة من شبكة التطهير السائل.

نوع الاستعمال	العدد	النسبة ب %
شبكة لتطهير السائل	8	26.66
الحفر المفقودة	22	73.33
المجموع	**30**	**100**

المصدر: البحث الميداني، ماي 2017

إذا من خلال الجدول نستخلص أن معظم الأسر تستعمل الحفر المفقودة بنسبة تصل إلى 73, 33% والأخطر من ذلك هو تواجد منازل هذه الأسر فوق فرشة مائية مهمة. الشيء الذي يهدد هذه الموارد المائية بالتلف.

3. **التجهيزات الثقافية والاجتماعية والتجارية والخدماتية:**

من خلال بحثنا الميداني لحي عين السبع قمنا بجرد مختلف المؤسسات والتجهيزات الموجودة بالحي ومدى استجابتها لمتطلبات السكان وهذا ما سنعمل على توضيحه في الفقرات الموالية.

1.3. المنشآت التعليمية:

تتمثل المرافق التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية والإعدادية، وتتوفر منطقة عين السبع - المخاليف على أربع مدارس ابتدائية وإعدادية واحدة، أما التعليم الثانوي فهو غائب كليا عن المنطقة.

الجدول رقم (05): توزيع المرافق التعليمية بحي عين السبع- المخاليف حسب عدد التلاميذ وعد الأطر والاكتظاظ برسم الموسم الدراسي 2013 - 2014 .

المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الأطر التربوية	الإكتضاض
مدرسة عين السبع	1231	19	43
مدرسة إبراهيم الروداني	783	25	43
مدرسة أحمد بلا فريج	393	13	43
مدرسة إبن رشد	1142	8	45
إعدادية 20 غشت	1906	66	44

المصدر: المقاطعة الإدارية التاسعة، مصلحة الشؤون العامة

يتضح من خلال الجدول ضعف المؤشرات المتعلقة بقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، حيث نسجل وجود4 مؤسسات للتعليم الابتدائي، ومؤسسة واحدة للتعليم الإعدادي. بالإضافة إلى غياب كلي لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي. هذه المؤشرات تعتبر غير كافية بالمقارنة مع عدد السكان المستفيدين. والدليل على ذلك هو مشكل الإكتضاض الذي تعرفه الحجرات الدراسية

والذي يفوق 43 تلميذ داخل الحجرة. والملفت للانتباه هو أن معظم المدارس تتركز بحي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، أما حي المخاليف فلا توجد به إلا مدرسة ابتدائية واحدة وهي مدرسة أحمد بلافريج، رغم أن هذا الأخير يأوي أكبر عدد من الساكنة مقارنة مع حي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

2.3. المنشآت الصحية:

يعتبر القطاع الصحي من القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع بحكم الارتباط الوثيق بين مستوى الصحة في المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي والعلمي. فالصحة عامل مهم يساعد على تحقيق التنمية وذلك من خلال المحافظة على الموارد البشرية. فهي تهم الإنسان وتطوره لكي يصبح فاعلا ونشيطا. يتوفر حي عين السبع - المخاليف على مركز صحي وحيد تم إحداثه من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2008.

الصورة رقم3: المركز الصحي الوحيد الذي تم إحداثه سنة 2008

المصدر: البحث الميداني. ماي 2017

يتوفر هذا المركز على أربعة أطر طبية تتكون من طبيبتين عامتين وممرضتين أما المرافق التي توجد بهذا المركز فهي كالتالي: قاعة العلاج، قاعة الفحص الطبي قاعة صحة الأم والطفل، صيدلية الأدوية، مكتب الممرض المسئول. وتستقبل هذه القاعات حوالي 2813 شخص شهريا، لكن على الرغم من الخدمات الصحية التي يقدمها المركز فهو يبقى غير كافي مقارنة مع مؤشرات التغطية الصحية على المستوى الوطني (مركز صحي لكل 11826 نسمة) علما أن ساكنة عين السبع- المخاليف تقدر ب 19024 نسمة الشيء الذي يستدعي الجهات المعنية بالتدخل لبناء مرافق صحية أخرى لتغطية الحي. ويتوفر حي"عين السبع - المخاليف" أيضا على مركز للهلال الأحمر تم افتتاحه سنة 2008 ويتوفر على ممرضة وسيارة إسعاف لنقل المرضى والمصابين في حالة استعجاليه ويهدف هذا المركز إلى تقديم الإسعافات الأولية، كالحقن، والضمادات، وقياس الضغط ... بصفة عامة وقاية الإنسان وإغاثته والتخفيف من آلامه في كل الظروف. ويستقبل هذا المركز حوالي 25 حالة يوميا. كما يقوم هذا الأخير بعملية إعذار الأطفال

من أبناء الأسر المعوزة وتنظيم حملات تحسيسية حول أهمية تنظيم الأسرة، والتلقيح خاصة في اليوم العالمي للهلال الأحمر.

3.3. المنشآت الثقافية والترفيهية والرياضية:

ويتعلق الأمر هنا بدور الشباب والنوادي النسوية والملاعب الرياضية. ويتوفر حي عين السبع-المخاليف على دار شباب واحدة، تم إحداثها من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2008 في إطار الشطر الأول من برنامج إعادة الهيكلة. كما يوجد بالحي نادي نسوي تم إحداثه أيضا من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2008. ويتوفر حي المخاليف على ملعب رياضي تم إنجازه أيضا من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إطار الشطر الأول من برنامج إعادة الهيكلة ويتواجد بأقصى شمال شرق حي المخاليف.

الصورة رقم 4: النادي النسوي وروض الأطفال بعين السبع

المصدر: البحث الميداني. ماي 2017

4.3. المرافق الاجتماعية:

على العموم تتميز المنطقة موضوع البحث بضعف التجهيزات الاجتماعية والخدماتية. حيث يوجد حمام عمومي واحد يوجد بالقرب من حي المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ويبعد عن حي المخاليف بحوالي 2km، ويبقى غير كافي لسد حاجيات الساكنة مما يحتم على أغلب الأفراد التنقل إلى المدينة من أجل الاستحمام.

5.3. المرافق والأنشطة الخدماتية:

ونقصد بها المرافق التي تقدم خدمات معينة للساكنة، كالمقاهي والأفرنة العمومية والمخادع الهاتفية وغيرها.

الجدول قم(06): توزيع المرافق والأنشطة الخدماتية بحي عين السبع المخاليف.

العوافق الخدماتية	العدد
مقاهي	**5**
مخادع هاتفية	**8**
قاعات الألعاب والرياضة	**6**
محطة وقود	**1**
قاعة انترنيت	**4**
أفرنة	**5**
محلبة ومقشدة	**6**
حرف خدماتية	**25**

المصدر: البحث الميداني أبريل 2017

من خلال الجدول يتبين لنا أن الحرف الخدماتية تحتل مركز الصدارة حيث يصل عددها إلى 25 محل، مما يدل على بداية تراجع تبعية الحي إلى مركز المدينة، وتتمثل هذه الحرف في المهن الحرة كإصلاح الهاتف النقال وإصلاح الدرجات النارية والحلاقة والتي تتوزع أيضا بالشوارع الرئيسية، وهناك بعض المرافق والأنشطة التي ظهرت في الحي مباشرة بعد انطلاق برنامج إعادة الهيكلة ومن بينها محطة الوقود والتي أحدثت سنة 2009 من طرف شركة (antic système) على مساحة تناهز 4000 m2 تم كرائها من الجماعة السلالية الساكنية.

6.3. المرافق التجارية:

الملاحظ من خلال العمل الميداني كون النشاط التجاري بالمنطقة يحظى بأهمية كبيرة، فالمرافق التجارية توفرها مهم جدا لممارسة الفعل التجاري كيفما كان نوعه وباختلاف مواده.

الجدول رقم (07): توزيع المرافق التجارية بحي عين السبع – المخاليف.

المرافق التجارية	العدد	النسبة بـ%
بقالة	50	68,49
خضر وفواكه	3	4,10
لحوم ودواجن	8	10,95
محلات بيع الأكباش	2	2,73
عقاقير	4	5,47
صيدليات	3	4,10
مواد العلف	3	4.10
المجموع	73	100

المصدر البحث الميداني أبريل 2017.

تحتل محلات بيع المواد الغذائية مركز الصدارة وتتوزع معظمها بالشوارع والمحاور الرئيسية بالحي، تليها محلات بيع الحوم والدواجن في حين لا تمثل باقي المحلات سوى نسب ضعيفة. وما يلفت الانتباه هو أنه على الرغم من دخول الحي إلى المجال الحضري منذ سنوات، فلازالت ساكنته تمارس التجارة ذات الصلة بتربية الماشية كبيع العلف والأكباش، فوجود هذه التجارة بالحي مؤشر يدل على امتداد التوسع الحضري على حساب المجال القروي المجاور له، كما يدل أيضا على الرواسب الثقافية القروية لساكنة عين السبع-المخاليف والتي لا زال البعض منها يمارس تربية المواشي.

المحور الرابع: الخلاصات المتوصل إليها والحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة السكن غير اللائق.

بعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها لمنطقة "عين السبع - المخاليف" توصلنا إلى الخلاصات التالية:

-عرفت منطقة عين السبع زحفا كبيرا لركام الأجور حيت أقيمت البنايات العشوائية بشكل مخالف لقوانين البناء ودون مراعاة للمعايير التقنية والفنية اللازمة، الشيء الذي يجعلها مهددة بالانهيار إما على المدى القريب أو المتوسط، علما أنها تنتشر فوق فرشة مائية قريبة من السطح ومنطقة تعرف هزات أرضية متتالية، كما تتميز هذه البنايات بصعوبة المرور عبر أحيائها المتداخلة والأزقة الضيقة بدون جمالية ولا فنية، وميزة مباني هدا الحي أنها تتوفر على بنايات تختلف طبيعتها من واحدة لأخرى.

-افتقار هذه الأحياء لأبسط مقومات الحياة الكريمة (نقص وانعدام المرافق والتجهيزات العمومية، إضافة إلى الاكتظاظ السكني).

-أن سكان هذه الأحياء يعانون من الإحساس بالإقصاء ومن الهامشية المادية والعمرانية والثقافية الراجع إلى عدم قدرتهم على الاندماج في الحياة الحضرية.

-أغلب الساكنة تشتغل بالخدمات والحرف المهنية والتجارة غير المهيكلة وبالتالي فهذه المهن غير كفيلة بضمان سد حاجياتهم اليومية.

-أن هذه الأحياء لها آثار وخيمة على المجال البيئي، خاصة تراجع المجال الغابوي وتهديد الفرشاة المائية الباطنية خاصة بحي عين السبع–المخاليف كما أن لها آثار على المشهد العمراني العام من خلال احتوائها على مجموعة من النقط السوداء وانتشار مجاري المياه العادمة فوق سطح الأرض. الشيء الذي ينتج عنه آثار على نفسية الساكنة وبالتالي الشعور بالنقص والتهميش وبالتالي الإحساس بالعزلة وعدم الانتماء رغم إدراج هذه الأحياء ضمن المجال الحضري .

وفي الختام فإنه يجب استئصال هذه الظاهرة من نخاع مددننا ومعالجة أسباب ظهورها بشكل جدري وجدي. فهذه الظاهرة لا يمكن أن تعالج بمنظور تقني أو مالي فقط بل يجب إشراك جميع الفعاليات المعنية بما في دلك السكان المعنيون ودلك عن طريق فتح الحوار معهم لا بإثقالهم بتكاليف مالية فقط. وهذه الرؤية تتطلب:

-تحليل الظروف والأسباب الاجتماعية والاقتصادية لسكان الأحياء العشوائية من أجل معرفة الظروف الملائمة لدمجهم داخل المحيط الحضري.

-إعداد تصاميم التهيئة ووضع برامج تنموية لهذه المناطق لتصبح ضمن وحدة عمرانية متكاملة مع باقي الأحياء الأخرى.

-إعادة هيكلة المناطق الأخرى المعنية بانتشار البناء العشوائي.

-حصر أنوية السكن غير اللائق الموجودة حاليا وذلك بتسييجها وضبطها بدقة.

-معالجة إشكالية السكن غير اللائق بصفة شمولية وذلك باعتماد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لقاطني دور الصفيح ووضع استراتيجيات مبنية على معطيات ودراسات سوسيولوجية لهذه الساكنة.

-إنعاش السكن الاجتماعي.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هده الدراسة مقاربة إشكالية السكن غير اللائق المعقدة للتعرف على الوضعية المزرية التي تعيشها ساكنة هده الأحياء، واخترنا حي عين السبع المخاليف وقمنا بدراسته ميدانيا للإحاطة بجميع الجوانب التي تهم عيش الساكنة وتوصلنا إلى أن حي عين السبع المخاليف عرف إعادة الهيكلة وزود ببعض المرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخدماتية، إلا أن هده الهيكلة لم تكن في المستوى المطلوب، كما أن التجهيزات الجماعية غير كافية مقارنة مع المعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها. مما جعل الساكنة تعاني من مشكل الاندماج في الحياة الحضرية إد لا زالت تحس بالنقص والتهميش.

إن ظاهرة السكن غير اللائق تعتبر وصمة عار وظاهرة شاذة في النسق الحضري لمدننا المغربية. وذلك نتيجة الاختلال في السياسة السكنية مند الاستقلال والتي قامت على إقصاء ذوي الدخل المحدود. ونتيجة لهذه العوامل أصبحت أحياء السكن غير اللائق تهيكل الخريطة الحضرية لمدينة القنيطرة وتخنق المجال الحضري من جميع الاتجاهات. إن تطويق المدينة بأحزمة من ركام الآجر والبراريك هو إهمال وتهميش للمواطنين القاطنين في هذه البنايات وعبت مقصود بالقوانين المتعلقة بالتعمير والإسكان، وعرقلة حقيقية للآفاق التنموية والاستثمارية وتشويه للمجال الحضري. فإذا كان العمران يعني تعمير الأرض من طرف الإنسان، وإذا كان التوسع الحضري ظاهرة جغرافية هدفها تحقيق الحاجيات المتزايدة للسكان من خلال الطلب على الأرض، فإن استمرار الحياة على هذه الأرض يتطلب وضع برامج تساير تطوره وتضمن المحافظة على البيئة وعلى توازن العناصر فيها. وهو ما لم يكن حاضرا في السياسة السكنية بمدينة القنيطرة.

قائمة المراجع:

1.مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2016(2016)، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، المغرب.

2.تقرير المكتب الوطني للماء الصالح للشرب برسم سنة 2016(2016)، المغرب.

3.دليل الأكاديمية الجهوية لجهة الغرب الشراردة بني حسن برسم سنة 2017(2017) ، المغرب.

4. Direction de l'Habitat Social et des affaires foncières, Secrétariat d'Etat à l'Habitat, 2002. Guide méthodologique d'intervention en matière d'habitat insalubre. Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Urbanisme, de l'Habitat et de l'Environnement, Royaume du Maroc .

5. Ministère délégué auprès du Premier ministre chargé de l'Habitat et de l'Urbanisme, 2005. Urbanisme non réglementaire au Maroc. Collection villes et urbanisme. Mai 2005. Royaume du Maroc.

6. Mohamed ANIS, 2010. L'HABITAT INSALUBRE AU MAROC Á LA FIN DU XX ème SIÈCLE. UNIVERSITY OF CRAIOVA. Series: Geography. Vol. 13 (new series) – 2010.